

الجلسة الافتتاحية

د. محمد صفار:

السلام عليكم، أهلاً بحضراتكم، وسعيد جداً بالتعاون بين مركز الدراسات الحضارية ومركز الحضارة للدراسات السياسية، وقد كان د. عبد الوهاب المسيري يتحدث عن علاقة التراحم بين الجماعات المختلفة وأعتقد أن العلاقة بين المركزين تتدرج في هذا الإطار، وقد تعودنا في الكلية على تحليل الانتخابات منذ عام 1987 وحتى الوقت الحالي. حيث كنا نقوم بعقد مؤتمر لتحليل الانتخابات بعد الانتخابات بثلاثة أو أربعة أشهر وكان ذلك يعتبر من قبيل مواكبة الحدث، لكن منذ اندلاع الثورة أصبحت إقامة مؤتمر لتحليل الانتخابات بعد انعقادها بأكثر من شهر يجعلنا نلهث وراء الحدث ففي كل يوم هناك أكثر من حدث جديد، لكن مع ذلك تبقى أهمية تحليل هذه الانتخابات باعتبارها الأولى التي ينطبق عليها تعريف الانتخابات بمعنى الاختيار الحر، وهي الانتخابات النزيهة الأولى منذ عام 1952 مع بداية الحكم العسكري بالانقلاب الذي أطاح بما كان يسمى نظاماً ديمقراطياً آنذاك. وبالتالي تعتمد على هذه الانتخابات مصداقية العملية السياسية التي سوف تتبع هذه الانتخابات برمتها.

المسألة الثانية أننا نتمنى أن لا تكون هذه الانتخابات هي الانتخابات الأخيرة، وبالتالي لا بد من حشد كافة القوى حتى تستمر العملية السياسية. وهنا لا بد من الحديث عن القوى المضادة للديمقراطية، وأعني نوعين من القوى وهما: قوى النظام القديم التي ليس من مصلحتها على الإطلاق حدوث أي تحول ديمقراطي أو إصلاح سياسي حقيقي لأن هذا يضيع من مكاسبها السياسية والاقتصادية. ومن ناحية أخرى هناك بعض القوى التي ركبت قطار الديمقراطية على الرغم من أنها قبل الثورة كانت تحرم الخروج على الحاكم وبعد الثورة حرمت الانتخابات والبرلمان ولكننا وجدنا أنها بدلت مواقفها السياسية ومواقفها الفقهية وفتواها وأصبح لها مقاعد في البرلمان وهذا يثير تساؤلات حول مصداقية هذه القوى وهل هذه القوى بالفعل فازت في الانتخابات حتى تكون الانتخابات الأولى والأخيرة في حياة الجمهورية الثانية؟ وأنا لا أقصد بهذا السلفيين فقط وإنما أقصد أيضاً الليبراليين والاشتراكيين، فكافة القوى السياسية في مصر تتخذ من الديمقراطية مطية للوصول للحكم ليس على طريقة التداول السلمي للسلطة الذي ينتهي بخروج جهة معينة أو حزب معين من السلطة لكن هي وسيلة لتأبيدها في السلطة، وهذا ما تكشفه مواقف كافة القوى السياسية من الفترة الانتقالية.

فأهمية هذه الانتخابات أنها بداية لتأسيس نظام سياسي جديد، ومع الأسف الشديد أن رياح الثورة العاتية لم تستطع أن تقتلع النظام القديم ولكنها أطاحت برأس النظام وأسقطت بعض الجوانب المهمة من النظام فقط، لكننا مازلنا نعيش في ظل نظام حسني مبارك بلا حسني مبارك وكأن الرئيس السابق في أجازة.

وبالتالي فأهمية هذه الانتخابات أنها سوف تؤدي إلى تحريك ميكانزمات الإصلاح داخل النظام السياسي من أجل بناء نظام سياسي ديمقراطي.

وفي هذه الانتخابات المجتمع المصري يتحسس جسده، فالمجتمع المصري كان يعيش في حالة من غيبة الوعي لأن إرادته زيفت لمدة ستين عامًا؛ حيث لم يكن يعرف الأوزان النسبية الحقيقية للقوى السياسية أو للتيارات الفكرية، وكان بإمكان أي حزب سياسي أو قوة سياسية أو تيار فكري أن يزعم لنفسه ويزعم للآخرين أنه يستطيع أن يحقق انتصارات سياسية. أما في الوقت الحالي فسوف تعرف الأقلية وزنها الحقيقي في المجتمع وتتصرف بناءً على أنها أقلية، وسوف تعرف الأغلبية نفسها وتتصرف بناءً على ذلك وتتحمل عبء ومسئولية قيادة المجتمع وأنها لا تستطيع أن تتصرف كما لو كانت في المعارضة. وأنا هنا أتحدث عن الأقلية والأغلبية بكافة المعاني: السياسي والفكري والثقافي والديني.

المسألة الأخيرة أن تحليل هذه الانتخابات يمكننا من معرفة إمكانيات التغيير في الخريطة السياسية المصرية التي تتشكل، وبالتالي باعتبار هذه الانتخابات عملية تعلم لابد أن تؤدي إلى تغيير في ملامح الخريطة المصرية. فهي تكشف عن محددات السلوك التصويتي للناخب المصري الذي أقبل منذ ستين عامًا ولأول مرة يمارس حقه في التصويت.

د.نادية مصطفى:

بسم الله الرحمن الرحيم، لديّ عدة ملاحظات أشارك بها في افتتاح هذا المؤتمر باعتباري قائمة على أمور مركز الحضارة للدراسات السياسية بالتشارك مع الأخ العزيز أ.د. سيف الدين عبد الفتاح. وحتى نفيك الاشتباك في الذهن، مركز الحضارة للدراسات السياسية مركز وطني مستقل خارج الجامعة ولكن يقوم عليه أساتذة بالجامعة وشاركوا في تأسيس مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات الذي هو داخل هذه الكلية التي ننتمي إليها جميعًا، ومن ثم فإن كلمة التراحم التي وصف بها د.محمد العلاقة بين مركز الحضارة للدراسات السياسية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات وصف جميل جدًا أستطيع أن أكمله بالتكامل والتواصل والتراكم والتعاون المستمر في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية من مداخل ثقافية وحضارية تقدم مفهومًا واسعًا لمعنى السياسة الذي ننطلق منه جميعًا داخل كليه الاقتصاد وتعاون على صعيده في أنشطتنا مع التخصصات الأخرى مثل الاقتصاد والاجتماع والفلسفة والتاريخ والقانون وغيرها من المجالات المتكاملة.

ومن هذا المنطلق لابد أن يكون اقتربنا من موضوع الانتخابات التشريعية الأولى بعد ثورة 25 يناير اقتربًا كليًا حضاريًا وليس سياسيًا أو قانونيًا أو نفسيًا أو سلوكيًا فقط، ولهذا فأتمنى أن تكونوا قد قرأتم ورقة

العمل التي ينبثق عنها هذا المؤتمر ومحاورة وتراكمها ودلالات عناوينها، فهذه هي الرسالة الأولى التي أود التنبيه إليها أن هذا المؤتمر بيوميه وموضوعاته كلُّ متكامل يقدم عدة رسائل أو يريد أن يقدم عدة رسائل في هذه اللحظة المهمة في تاريخ مصر وعلى نحوٍ يتفاعل مع ما قدمه د.محمد من نقاط مهمة حول دلالة هذه الانتخابات بالنسبة لمسار العملية الديمقراطية في مصر.

لذا فاقترابي فيما تبقى لي من كلمات في هذه الجلسة يدور حول ثلاثة أمور؛ أولاً: المؤتمر بعنوان "المؤتمر الثاني للباحثين الشباب"، فقد أسس مركز الدراسات الحضارية ومركز الحضارة للدراسات السياسية منذ عامين أو أكثر لفكرة عقد مؤتمر للباحثين الشباب وهي فكرة موجودة في كلية الاقتصاد من قبل وأردنا أن نجددها، وكان بمناسبة العدوان على غزة في ديسمبر 2008/ يناير 2009م، وكان بمبادرة من شباب الباحثين الذين يتعاونون معنا ونتعاون معهم من كافة الاتجاهات، وعقد المؤتمر الأول في إبريل 2009م وأصدرنا أعماله ضمن حولية أمّتي في العالم تحت عنوان "غزة بين الحصار والعدوان"، وقد كان إسهام الشباب الباحثين في التفاعل مع هذه القضية من مختلف المجالات نموذجاً جيداً. وبالتالي لم يكن هناك أكثر جدوى من الثورة المصرية لنجدد فيها هذا التقليد ودعوة الباحثين الشباب للمشاركة بعملٍ بحثيٍّ منظمٍ وجاد في هذا الأمر فكان اختيار موضوع الانتخابات التشريعية الأولى لهذا المؤتمر لأكثر من دلالة، أهمها أن نبين - في وسط هذا المناخ العام من الإحباط والتركيز على السلبيات - أن هناك إيجابيات لهذه الثورة وأن هذه الثورة مازالت مستمرة وأن هناك إنجازات يجب استكمالها، وكانت أول الإنجازات الملموسة للانتخابات التشريعية التي تمثل نقطة أمل والتفاف للانطلاق لاستكمال المسار.

أما الأمر الثاني هو أن هذا المؤتمر يقدم قراءة علمية، وهذا ما يعكسه عنوان المؤتمر. فمعمار هذا المؤتمر، كما هو واضح في الجدول، يساعد على مناقشة العديد من الإشكاليات التي طرحت خلال الأشهر الماضية وسنستمر في طرحها والتي يجب أن نركز عليها ونفعلها تفعيلاً كبيراً لأن مسار العملية الديمقراطية التي نريد إرساءها وترسيخها في هذا الوطن يتوقف عليها؛ من قبيل إشكالية العلاقة بين الأغلبية والأقلية - كما طرحها د.محمد، وإشكالية العلاقة أو المقابلة بين الشرعية القانونية والسياسية للبرلمان والشرعية الثورية وكيف يجب أن تكتمل الشرعيتان وتدعم بعضهما البعض حتى تتحقق أهداف الثورة؛ فلا البرلمان يغني عن الشرعية الثورية ولا الشرعية الثورية يمكن أن ترفض شرعية البرلمان. فنحن بحاجة إلى زخم جديد لهذا الظهير الثوري فضلاً عن وجود المؤسسة التي هي منتج من منتجات هذه الثورة.

الأمر الثالث هو كيف يظل البرلمان فاعلاً بربقابة مجتمعية فاعلة ونشطة، خاصةً أنه برلمان ذو طابع جديد من حيث القوى السياسية الممثلة فيه والمهارات الموجودة فيه والقدرة على الأداء السياسي البرلماني المتميز بعد ثلاثين عاماً من الاستبداد التي جرفت تربة الأرض الفكرية والسياسية بكافة مواردها.

هذه أمور كلها ستكون في قلب المؤتمر ناهيك عن إطلاقه وقيامه على الأشخاص التي انتخبت وليس فقط النخب التي انتخبت، وبالتالي نأمل أن يكون هذا المؤتمر مجالاً لمناقشة هذه الأمور باعتبارها قضايا أساسية تحتاج إلى التفاعل المنظم دائماً معها.

أشكر حضراتكم على الحضور، ولا يفوتني -وكان يجب أن أبدأ به- أن أشكر أ.مدحت ماهر المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات السياسية لأنه من بادر باقتراح فكرة هذا المؤتمر ووضع مخططه وقمنا بالعمل عليه أنا ود.سيف ود.محمد بشير ود.باكينام ود.أمل حمادة ومجموعة التنفيذيين في المركزين، وحشد له المشاركين من الشباب في كتابة هذه الأوراق. فأشكر أ.مدحت وأشكر فريق مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات: أ.علياء، وأ.رفيف، وأ.رضوى، وأ.مروة، وأ.عبد الحليم، فضلاً عن فريق مركز الحضارة للدراسات السياسية: أ.ماجدة، وأ.سمية، وأ.شيماء، وأ.سارة.